CIPE

مركز المشروعات الدولية الخاصة

حرية تداول المعلومات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير

بقلم: حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادي مصري

في وقت تعصف فيه رياح التغيير بالعالم، أصبح دعم الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، هو الخيار الوحيد أمام الدول لتحقيق طموحات وآمال شعوبها. والواقع أن اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي، أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، فيما يمكن أن نطلق عليه ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو "الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية"، التي تعد نتاجًا للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية –كمفهوم سياسي واجتماعي– وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات –كآلية ووسيلة لتعزيزها.

وتعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها الديمقراطية الحقيقية، باعتبارها الفكر أو الفلسفة التي تتيح للشعب آليات هامة لممارسة حقوقه السياسية، وأهمها آليات الحوار والتعبير عن الرأي، والتصويت في الانتخابات التشريعية والاستفتاءات، واستطلاع الرأي العام، والتنظيم السياسي الميداني.

وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات، حيث الهواتف التقليدية، والمحمولة، والحاسبات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معيارًا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، أو التطبيقات الميدانية. يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات. كذلك، يؤخذ بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجم الإنفاق على البنية التحتية للمعلومات.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكومين، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي، ومكافحة الفساد، وممارسة الضغط على الحكومة، والتأثير في الرأي العام، وصناع القرار السياسي. ولعل التصويت الإلكتروني في العملية الانتخابية يعد أبرز تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية، على الرغم من أنه لا يزال محفوفًا بالمخاطر. كما أن وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته، قلصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات، مما سمح بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من قبل الفقراء الذين يستخدمونها لتحسين سبل عيشهم، كما سهل الأخذ بهذه التكنولوجيات في برامج الحد من الفقر.

وعلى الجانب الآخر، فإن ثورة المعلومات الحقيقية من الصعوبة بمكان تحقيقها داخل مجتمعات غير ديمقراطية، كما أن فرص السماح لها بحرية البقاء -وما يترتب عليه من اعتبار تداول المعلومات أحد وسائل حرية التعبير عن الرأي- إنما يتوقف على مرونة تلك الحكومات وهامش الحرية المتاح الذى يصبح أمام أمرين: الأول، إما أن يسمح هذا الهامش لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالبقاء والاستمرارية والمنافسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإما أن يكون القمع بديلاً مطروحًا بحجة الحفاظ على الأمن العام والقومي، لمواجهة أى مخاطر قد تهدد المؤسسات الحاكمة ومصالحها، التي لا تقتصر على كبار مسئولي الحكومة فقط، وإنما تشمل كبار رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. وبالتالى فإن مفهوم الأمن اتسع ليشمل التهديدات التكنولوجية الناتجة عن ثورة الاتصالات التي يجب اتخاذ موقف دفاعي بشأنها، ومن هنا فإن العديد من الحكومات ترى في عملية تدفق المعلومات عبر الحدود غير الخاضعة للقيود، تهديدًا محتملاً لأمنها القومي، خاصة فى حالة اتحاد هذا التدفق المعلوماتي مع كل من حالة الجمود الاقتصادي والتخلف النوعى للبلدان النامية من ناحية، ومع غياب

الديمقراطية الحقيقية ونقص التعددية وتراجعها وازدياد معدلات الكبت السياسى من ناحية ثانية. ومن هنا فإن الاستفادة الحقيقية من وفرة المعلومات وثورة الاتصالات لا يمكن أن تتوافر إلا بشروط جوهرية، أهمها على الإطلاق: حرية التعبير والديمقراطية الفعلية، وبالتالي فإن ذريعة "الأمن" التي تتخذها الحكومات في الدول النامية سببًا لقمع حرية التعبير عبر وسائل الاتصالات المختلفة، تعد ذريعة واهية، حيث أضحى مفهوم الأمن بهذا الشكل مفهومًا ضيقًا للغاية؛ لأنه صيغ خصيصًا من أجل أمن المؤسسات والحكومات ومصالح القائمين عليها فقط، دونما إعطاء أية أهمية لحرية الأفراد في الحصول على المعلومات الحقيقية.

وخلاصة الأمر، فإن الديمقراطية الرقمية -بمعنى توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة- لا تعني في نهاية الأمر اختراعًا لنوع جديد من الديمقراطية، بل تعني ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات وآليات جديدة، وهو ما يشترط وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً، كي يتم تحويلها إلى رقمية، أي قيام المواطنين والحكومات معًا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية.

ونحن في مصر، مثلنا مثل كل دول العالم الثالث، نواجه تحديات جديدة إلى جانب القضايا والمشاكل المتراكمة التي تزيد في اتساع الفجوة العلمية، وفجوة نظم المعلومات، والفجوة التقنية، مما يستدعي صياغة اتجاهات جديدة تراعي التركيز على تكنولوجيا المعلومات، كأساس للديمقراطية والتنمية الشاملة، خاصة أنها لم تستخدم حتى الآن بشكل كافٍ وصحيح. وفي ظل حقيقة أننا بلد مستهلك للتكنولوجيا وليس صانعًا لها، الأمر الذي زاد في مشاكلها الاجتماعية، وعرقل مسيرة إنشاء وتطوير تكنولوجيا محلية، وتطويع التكنولوجيا المستوردة، والتي تتطلب تفكيرًا إبداعيًا ومهارات ابتكارية، إلى جانب ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في شبكات الاتصال ونظم التقييس، والعمالة المدربة.

فضلا عن عدم ملائمة التشريعات في مصر للانفتاح على مستجدات العصر، وغياب سياسات علمية واستراتيجية واضحة المعالم تسير جنبًا إلى جنب مع الخطط التنموية، وهو ما سيؤثر في الخطوات الأولى لإرساء مجتمع المعلومات. وإن لم يتم تدارك هذه النقائص واستيعاب المتغير المعلوماتي، ومحاولة إيجاد موقع لنا ضمن زمرة الدول التي سبقتنا إلى هذه النقلة النوعية، فإننا سنجد أنفسنا خارج دائرة الأحداث. ولا مبالغة في القول بأن جميع أجهزة الإعلام في مصر كانت تخضع لسيطرة واحتكار الحكومة، سواء الصحف القومية التى تخضع لسيطرة الحكومة من خلال المجلس الأعلى للصحافة، أو الإذاعة والتليفزيون اللذين يخضعان للحكومة من خلال قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون، هذا بالإضافة إلى مراقبة الحكومة لاستخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). ولما كانت حرية المعلومات والإعلام تعتبر أحد الشروط الضرورية لاستكمال التحول الديمقراطي المصري، فإن تحرير وسائل الإعلام من السيطرة الحكومية يعد مطلبًا أساسيًا للقوى الديمقراطية، ويدخل فى إطار برنامج التحول الديمقراطي في مصر.

وحيث إننا نبدأ عملية صياغة الدستور الجديد، فإنه من الضروري الاستقرار على كيفية حماية الدستور للحق في حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات. كما أن هناك ضرورة لأن يتضمن الدستور المصري الجديد تعريفًا واسعًا لحرية التعبير، بحيث يشمل الحق في طلب واستلام ونشر المعلومات والأفكار، وأن يشمل

ذلك كافة أنواع طرق التعبير ووسائل الاتصالات. كما يجب التأكيد على أن يتضمن الدستور الجديد كيفية حماية حرية وسائل الإعلام وحرية التعبير عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ينبغي أن يمنح الدستور هذا الحق لكل شخص.

وينبغي أن يشترط صراحة أن تكون أية قيود على الحق في حرية التعبير متوافقة بشكل صارم مع الاختبار ذي الثلاثة أجزاء المنصوص عليه في القانون الدولي، فالقانون الدولي بشكل عام يسمح بوضع بعض القيود على الحق في حرية التعبير لحماية المصالح المختلفة، إلا أن مدى شرعية أي تقييد لهذا الحق الأساسي ينبغي تقييمها وفقًا للمعايير الدولية. فجميع المواثيق الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأوروبية والاتفاقية الأمريكية، والميثاق الإفريقي، تقدم "اختبارًا مكونًا من ثلاثة أجزاء" لتحديد مدى مشروعية أية قيود يتم فرضها على حرية التعبير. كما أن جميع المحاكم في البلدان التي صدقت على هذه الوثائق ملزمة بتطبيق هذا الاختبار الثلاثي عند التعامل مع قضايا تتعلق بحرية التعبير: القيد الأول من هذا الاختبار، يقتضي أن يكون القيد المفروض منصوص عليه مسبقًا في القانون.. والثاني يشترط أن يكون القيد يعمل على خدمة هدف مشروع.. أما الثالث فيشترط أن يكون القيد ضروريًا في مجتمع ديمقراطي .

فالعالم اليوم يعيش ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولم يعد بإمكان أي دولة الآن تتطلع للإنجاز والتطوير بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، أن تحقق ذلك دون أن يكون هذا القطاع أحد ركائزها الأساسية.

وفي خضم هذه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، شهدت مصر في مطلع عام 2011 ثورة من نوع آخر، ثورة سياسية اجتماعية شعبية سلمية، إنها ثورة 25 يناير التي لعبت فيها أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا رئيسيًّا، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي التي فجرت الشرارة الأولى للثورة. وكما غيرت الثورة العديد من المفاهيم، بل والنظرة إلى المستقبل، غيرت أيضًا رؤية المصريين لأدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت منبرًا مهمًّا لحرية الرأي والتعبير، ومنفذًا جيدًا للمشاركة في الشأن العام، وفي إيجاد حلول للقضايا المجتمعية.

وقد ساهم في تعظيم التأثيرات السياسية الإيجابية السابقة للإنترنت عوامل عدة، فبالإضافة إلى اتساع نطاق النفاذ للإنترنت وحجم الشرائح الاجتماعية المستخدمة له، فقد تركز هذا التوسع داخل قطاع الشباب بالأساس، حيث حدث -على ما يبدو- تحولاً واضحًا في أنماط استخدام الشبكة في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه ارتفاع معدلات استخدامها كوسيلة وكساحة للعمل السياسي، الأمر الذي يطعن في مقولة إن الإنترنت يمثل عالمًا سياسيًّا افتراضيًّا.

لهذا، يجب تطويع أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاشتباك الإيجابي مع قضايا المجتمع، وإيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة لها، بمعنى أن يكون قطاعًا يحمل رؤية مجتمعية تنطلق من مبدأ ليس فقط تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين بقدر ما هو تغيير للعقلية الإدارية للدولة ومؤسساتها التي تقدم الخدمات المختلفة للمواطن، بشكل ينقل مصر لمرحلة يسودها مفاهيم المواطنة الرقمية والمجتمع التكنولوجي، ويتناسب وحجم ونوعية التغير السياسي والاجتماعي الذي حدث في مصر بعد ثورة 25 يناير.

ولجني ثمار الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن الضروري أن يتم العمل على تحديد مجموعة من السياسات الرامية إلى التشجيع على استحداث

المعارف ونشرها واستخدامها، وهو ما ينبغي أن يشكل الأساس لاستراتيجية ترمي إلى تحقيق النمو المستدام، ويمكن في هذا الصدد التأكيد على ثلاثة مجالات ذات أولوية:

التحول: جعل التنمية أكثر انفتاحًا وأكثر خضوعًا للمساءلة، وتحسين الخدمات عن طريق تسهيل قيام المواطنين بتقديم معلومات تقييمية إلى الحكومة ومقدمي الخدمات، على سبيل المثال.

الربط والتوصيل: زيادة إمكانية الوصول الميسور التكلفة إلى تكنولوجيا النطاق العريض، وإتاحة ذلك للنساء، والمواطنين المعاقين، والمجتمعات المحلية المحرومة، والسكان في المناطق النائية والريفية.

الابتكار: تطوير صناعات خدمية تنافسية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف قطاعات الاقتصاد، مع التركيز على إيجاد فرص العمل، خاصة للنساء والشباب.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط: (1) نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2) إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناع السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بتنمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع: wwww.cipe.org أو www.cipe-arabia.org

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطون، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عامًا- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.